الأمم المتحدة

A/C.2/73/L.17

الجمعية العامة

Distr.: Limited
18 October 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٩ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

مصر*: مشروع قرار

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٢/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢١٧/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠٨/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية وإلى قرارها ٢٩٩/٧٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)]، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، بالمكسيك، من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ١/٧٠.

مونتيري، المعقود في الدوحة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تكرر تأكيد ما ورد في خطة عمل أديس أبابا من إقرار بأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، والتوصل إلى الإعمال الكامل لحقوق الإنسان هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد وشامل ومنصف،

وإذ تؤكد من جديد أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تشدد على أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي لها أن تواصل تعزيز دعمها لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٢]، والإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ الصادر في عام ٢٠١٦[٣]، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[٤]، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[٥]، فضلا عن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تشكل كلها جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٦]، وإذ تهيب بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تضمين وإدماج ما تقدم من برامج عمل ووثائق بشكل كامل في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية،

وإذ ترحب بانعقاد المنتدى السنوي الثالث المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨،

---

(٢) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١* (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٣) القرار ٢٩٤/٧٠، المرفق.

(٤) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٥) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(٦) القرار ١/٧٠.

وإذ تشير إلى الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي للمنتدى[٧] الذي قرر أن يُعقد المنتدى السنوي الرابع المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ١٥ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وأن يتضمن المنتدى الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأن ينظر منتدى عام ٢٠١٩ في مدى الحاجة إلى عقد مؤتمر للمتابعة ويبلغ عن ذلك في وثيقته الختامية،

وإذ تشير إلى جلسة المشتركة بين اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المقرر تناولها في الفصل المواضيعي من تقريري فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠،

وإذ ترحب بالاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، الذي عُقد في نيويورك في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨ في إطار دورة المجلس لعام ٢٠١٨،

وإذ ترحب أيضاً بالاجتماع الرفيع المستوى السادس لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين، الذي عُقد في نيويورك يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨، وبالنتائج التي أسفر عنها الاجتماع[٨]،

وإذ تشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى للأمين العام بشأن تمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي عُقد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨،

وإذ تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر عقده في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩،

وإذ تتطلع أيضاً إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي سيعقد مباشرة بعد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية الجمعية العامة،

وإذ تكرر التعهد بألا يخلِّف الركب أحداً، وإذ تؤكد من جديد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والأمل في أن نشهد أهداف وغايات التنمية المستدامة وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تلتزم من جديد بالسعي إلى الوصول أولا إلى أبعد الناس عن الركب،

وإذ تجدد التزامها بكفالة ألا يخلف الركب أي بلد أو أي أحد، وبتركيز جهودنا حيث تعظم التحديات، بما في ذلك بكفالة إدماج ومشاركة من هم أبعد الناس عن الركب،

١ - ***تؤكد*** ضرورة العمل على تنفيذ جميع الالتزامات المدرجة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بصورة كاملة وفي الوقت المناسب[٩]؛

٢ - ***تحيط علما*** بالتقرير الموضوعي الثاني لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية[١٠]، وتلاحظ أنه أُبلغ عن إحراز تقدم، وإن بدرجات متفاوتة، في جميع مجالات العمل السبعة

---

(٧) انظر: E/FFDF/2018/3.

(٨) انظر: E/2018/73.

(٩) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(١٠) *تمويل التنمية: التقدم المحرز والتوقعات لعام ٢٠١٨* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.18.I.5).

لخطة عمل أديس أبابا، مع الإقرار بأن ثغرات كثيرة لا تزال تعتري التنفيذ، وبأن الاستثمارات الجيدة والطويلة الأجل، ولا سيما في البلدان الأكثر احتياجا، لا تزال غير كافية للوفاء بأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا؛

٣ - ***ترحب*** بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي والصادرة عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨ التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[٢]، وتحث على تنفيذها على نحو كامل وفعال وفي الوقت المناسب، وتتطلع إلى المثابرة على العمل من أجل تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ النواتج المتوخاة من تمويل التنمية وتعوق توفير وسائل التنفيذ، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة من التجارب على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ هذه الخطة حسب الحاجة، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها في الاستنتاجات والتوصيات الموضوعية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في منتدى عام ٢٠١٩؛

٤ - ***تتطلع*** إلى الموجز الذي سيقدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٩؛

٥ - ***تدعو*** رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى بدء التخطيط المبكر للمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٩؛

٦ - ***تشير*** إلى أن القرارات المتعلقة بمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية ترد ضمن استنتاجات وتوصيات المنتدى المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي؛

٧ - ***ترحب*** بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وبالتبرعات الأولية التي قدمتها الهند إلى صندوق التبرعات الاستئماني والهيئات الفرعية للجنة، وتحث الدول الأعضاء على المبادرة إلى زيادة تبرعاتها لتمكين اللجنة من الوفاء بولايتها، بسبل منها توفير الدعم لزيادة مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات لجانها الفرعية؛

٨ - ***ترحب أيضاً*** بانعقاد المنتدى العالمي للبنى التحتية في بالي بإندونيسيا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وتكرر تأكيد أن المنتدى مكلف بتحديد ومعالجة أوجه القصور في البنى التحتية والقدرات في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية وكثير من البلدان المتوسطة الدخل، وذلك بالنظر إلى أن هذه البلدان هي الأكثر تضررا من انعدام البنى التحتية الجيدة المستدامة والميسرة الاستعمال والمفتوحة أمام الجميع والقادرة على الصمود، في حين أنها تواجه تحديات خطيرة تتصل بالتمويل بسبب عدم كفاية فرص الوصول إلى الموارد، بما في ذلك التمويل، من القطاعين العام والخاص، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع الفجوة القائمة في مجال البنى التحتية على الصعيد العالمي؛

٩ - ***ترحب كذلك*** بما أحرز من تقدم في تفعيل العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا وعقد المنتدى السنوي المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي يكتسي أهمية لأمور منها المساعدة في تيسير استحداث تكنولوجيات مناسبة لتحقيق الأهداف ونقل تلك التكنولوجيات ونشرها، وتتطلع إلى إنشاء المنصة الإلكترونية كجزء من الآلية، وترحب بالتقدم المحرز في تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا؛

١٠ - ***تلاحظ مع التقدير*** انعقاد المنتدى السنوي الثالث المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة في نيويورك يومي ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، والذي كان موجز مداولاته[١١] الذي أعده الرئيسان المشاركان جزءا من مدخلات أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

١١ - ***تشير*** إلى أن خطة عمل أديس أبابا تتيح إطارا عالميا لتمويل التنمية المستدامة، وهي جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية تتعلق بمجالات عملها السبعة - أي الموارد المحلية العامة؛ والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية؛ والتعاون الإنمائي على الصعيد الدولي؛ والتجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية؛ والديون والقدرة على تحمل الديون؛ ومعالجة المسائل العامة، والعلم والتكنولوجيا، والابتكار وبناء القدرات؛ والبيانات والرصد والمتابعة - ويتوقف تنفيذها على متابعة مجالات العمل السبعة هذه؛

١٢ - ***تشير*** إلى إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي تصب توصياته السياساتية في أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية؛

١٣ - ***تهيب*** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في حدود ولايته وموارده، أن تكفل عدم تخلف أي أحد ولا أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

١٤ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقوم، في إطار الأعمال التحضيرية الجارية، بإعداد مذكرة عن تنظيم أعمال الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي تعقده الجمعية العامة في عام ٢٠١٩، بما في ذلك طرائق الاجتماع، على أن تُقدم المذكرة للجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠١٩ لتنظر فيها الدول الأعضاء؛

١٥ - ***تحيط علماً*** بالجلسة المشتركة بين اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المقرر تناولها في الفصل المواضيعي من تقريري فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وتتطلع إلى مواصلة الحوار بشأن فصول مواضيعية أخرى؛

١٦ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يورد فيه مستجدات عن تنفيذ استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (٢٠١٨-٢٠٢١) وعن نتائج المنتدى الرابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، لإدراجها ضمن مدخلات الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي تجريه الجمعية العامة في عام ٢٠١٩ وضمن مدخلات المناقشات التي تجريها اللجنة الثانية في الدورة الرابعة والسبعين؛

١٧ - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين البند المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية“.

---

(١١) انظر: E/HLPF/2018/6.